Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 17 / العـدد 01 / مارس 2023 / ص ص 63 - 82

و اقع التنمية البشرية في الجز ائر و اتجاهاتها

The reality of human development in Algeria and its trends

ريم بن زايد
كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية - جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) ، rim_demo83@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/07/15 تاريخ القبول: 2023/03/09 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:
تسعى حاليا كل دول العالم للاستثمار في العنصر البشري باعتباره عامل أساسي ومتغير هام يمكنه تأثير وتحقيق التنمية في شتى المجالات، إذا ما تم إتاحة الخيارات والفرص أمامه من أجل إبداع قدراته وإمكانياته والمشاركة الفعالة له في التنمية البشرية والعامة ككل، ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع، حاولنا من خلال هذا المقال تسليط الضوء على واقع التنمية البشرية في الجزائر واتجاهاتها من خلال تتبع أهم المراحل التنموية التي قامت بها الدولة في المجالات الأساسية المتعلقة بالتنمية البشرية (تعليم، الصحة، والمستوى المعيشي)، وأهم المستويات المحققة في التنمية البشرية على الصعيد المحلي والعربي، وما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة هو أن الجزائر حققت تحسنا ملحوظا في مستويات التنمية البشرية الراجعة إلى تحسن في المعايير المكونة للمؤشر، ولكن رغم هذا التحسن إلا أن التنمية البشرية في الجزائر لا زالت تحتاج إلى المزيد من المجهودات من أجل الرقي بالفرد الجزائري وتحسين وضعيته في مختلف المجالات، واشراكه في العملية التنموية كونه عنصر فعال فيها وهدفها في ان واحد.
كلمات مفتاحية: مؤشر التنمية البشرية، الصحة، التعليم، المستوى المعيشي، أمل الحياة .

ABSTRACT:
All countries of the world are currently seeking to invest in the human element as an important key factor and change that can influence and achieve development in various fields, if options and opportunities are made available to them in order to create their capabilities and possibilities and actively participate in human and public development as a whole. Related to human development (education, health, standard of living), the most important levels achieved in human development at the local and Arab levels, and what we have achieved through this study is that Algeria has achieved a marked improvement in the levels of human development due to an improvement in the standards that make up the index, but despite this improvement, human development in Algeria still needs more efforts to promote the Algerian individual and improve his position in various fields, and to involve him in the development process as an element effective in them and their goal in that one.
Keywords: Human Development Index, Health, Education, Standard of Living, Hope for Life.

1- مقدمة:

تعتبر التنمية الوسيلة الأساسية لبناء المجتمعات وتطورها وازدهارها وتحسين وضعها في شتى المجالات، فقد لقيت اهتماما كبيرا ومتزايدا عقب الحرب العالمية الثانية من طرف الباحثين والمفكرين في مختلف التخصصات الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية، وقد اعتبرته منظمة العالمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتنمية حقا مكرسا لكل الشعوب وخاصة النامية منها، من أجل الخروج من قوقعة الفقر والتخلف إلى ركب التقدم والازدهار.

- المؤلف المرسل: ريم بن زايد

doi: 10.34118/ssj.v17i1.3175
http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/3175
ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

ففي بادئ الأمر كان مصب اهتمام الدول في التنمية يتعلق فقط بتحقيق النمو الاقتصادي وزيادات الدخل القومي لها، ومع مرور الزمن شهد مصطلح التنمية تغيرات صاحبت الحاجات المطلوبة للمجتمعات، فبعد أن كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة وكيفية تحقيقها أصبح الآن الاهتمام بالتنمية البشرية ومقاييسها، لتصبح بذلك المفهوم المعاصر الذي شاع إلى الوجود بعد أن تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مع مطلع 90، فهو يولي اهتماما كبير للعنصر البشري في تحقيق التنمية، باعتباره وسيلتها وهدفها في آن واحد، فالاستثمار في العنصر البشري أصبح ضرورة لتحقق التنمية والازدهار والخروج من ظلمة الجهل والتخلف، ولكن لن يتحقق ذلك إلا بتنمية إمكانات كل فرد من الأفراد وتأهيله ومنحه حقوقه إلزامه بواجباته (سوسن مربيعي، 2012، ص. 6)، فكلما كان الشخص متعلما ومثقفا و يتمتع بالصحة الجيدة دو مستوى معيشي لائق كلما سمحت له الفرصة بإبداع قدراته ومهاراته وطاقاته الفنية في المشاركة والاندماج في العملية التنموية وبالتالي تحقيق تنمية مجتمعية شاملة ومستدامة.

الإشكالية:

مع بداية 90 بدأ الاهتمام بالعنصر البشري في التنمية كونه أداة فعالة فيه، لا يمكن التقليل من أهميتها، ومع مطلع الألفية الجديدة أصبح التنافس بين الدول يتزايد في هذا المجال من خلال تحقيق أكبر قدر من التقدم المحرز في التنمية البشرية وهذا ببذل مجهودات في تحسين المعايير المكونة لهذا المؤشر.

تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي بدلت مجهوات جبارة في مجال التنمية وخاصة وأنها عانت من ويلات الاستعمار التي ورثت منه تدهور الأوضاع في مختلف المجالات (تشوه بنية الاقتصاد الوطني الذي كان يخدم مصالح المستعمر، انتشار الأمية بين الشعب التي كانت تفوق 97%(عبد الرحمان سلامة، 1981، ص23)، انتشار الفقر وتدهور المستوى المعيشي، البطالة...)، فقد عمدت الجزائر بعد استقلالها إلى تبني برامج تنموية الهدف من ورائها تحسين وضعية السكان وبناء وتشيد البنية التحتية للبلاد، ومع تزايد الاهتمام العالمي بالتنمية البشرية أولت الجزائر لهذا الموضوع اهتماما كبيرا بمضاعفة المجهودات لنهوض بالفرد الجزائري وتحسين وضعيته في شتى المجالات من أجل أن يكون مساهما فعالا في بناء وتنمية مجتمعه من أجل هذا نطرح التساؤل التالي: ما هو واقع واتجاهات التنمية البشرية في الجزائر؟ وكيف هي مستويات المحققة فيها؟

الفرضيات:

كإجابات أولية نعتمد على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- التنمية البشرية من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقها وضمانها لكل أفراد المجتمع.
- يمكن لمؤشر التنمية البشرية أن يحقق تقدما محرزا إذا ما تحسنت المعايير المكونة له في مجال الصحة والتعليم والدخل.
- الجزائر حققت مستويات جيدة في التنمية البشرية عربيا ومغاربيا.

أهمية الدراسة:

من 90 وإلى يومنا هذا يتزايد الاهتمام بموضوع التنمية البشرية باعتباره المعيار الأساسي لتقييم أداء الدول والتقدم المحرز لها في مجالات مختلفة (الصحة، التعليم، الدخل) التي تعكس مدى نجاح أو فشل الدول في تطبيق الخطط والسياسات التنموية.

الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التطرق إلى العناصر أهمها:

- أساسيات عن التنمية والتنمية البشرية.
- تحليل واقع السياسات التنموية المتعلقة بالتنمية البشرية في الجزائر.

- تقييم الإنجازات المحققة في مجال التنمية البشرية في الجزائر.

المنهج المعتمد عليه: اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف المعطيات الاحصائية والسياسات التنموية.

2- أساسيات عن التنمية والتنمية البشرية

2-1- ماهية التنمية:

مفهوم التنمية : إن مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية في القرن 20، وأول من استعمل هذا المصطلح هو بوجين ستيلين boujine stellin عندما اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889(مربيعي سوسن، 2012، ص7).

التنمية لغة: مشتقة من كلمة نمو، وهي تعني الزيادة المستمرة وارتفاع الشيء من موضع إلى أخر(mawdo3.com) .

اصطلاحا: فقد ورد عن هيئة الأمم المتحدة سنة 1955 عن التنمية أنها: " العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا معتمدا أكبر اعتماد ممكن على مساهمة الجماعات المحلية"(حسين عبد الحميد احمد رشوان، 2009 ، ص8).

- ثم عرفتها سنة 1956:"بأنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة, لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن".
- إن التنمية هي " ذلك التخطيط الاجتماعي المقصود، والذي يراد به إدخال أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القائم لإحداث تغيرات أساسية في تركيبه بهدف تحسين الحياة وتطويرها في المجتمع للوصول به إلى خيره ورفاهيته (خيري خليل الجميلي، 1998، ص14)".
- إن تنمية المجتمع و تحقيق التقدم فيه لارتفاع بمستوى الحياة و تحقيق الرفاهية, أصبح هدفا مشتركا بين المجتمعات القومية كلها.
- إن تعريف التنمية في مفهومها العام "هي مجموعة من العمليات المخططة و الموجهة ,تحدث تغيرا في المجتمع , لتحسن ظروفه و ظروف أفراده, من خلال مواجهة مشكلات المجتمع و إزالة العقبات و تحقيق الاستغلال المثل للإمكانات و الطاقات , وهذا بما يحقق التقدم و النمو للمجتمع و الرفاهية و السعادة للأفراد".

الجدول التالي يوضح التطور التاريخي لمصطلح التنمية (يوسف بن يزة، 2010، ص28):

المرحلة	الفترة	تطور التنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
الثانية	من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي +التوزيع العادل للثروة
الثالثة	بين منتصف السبعينات وحتى أواخر عقد الثمانينات	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
الرابعة	منذ العام 1990 وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	التنمية البشرية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل+ الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أنواع التنمية: تنقسم التنمية إلى ثلاث أقسام و هم كالتالي:

- التنمية الاقتصادية: وهي الأكثر شيوعا وهي تنصب على الجوانب المادية و الاقتصادية و الإنتاجية في المجتمع, وهي تعرف بأنها تلك الإجراءات و التدابير المخططة في تغير هيكل الاقتصاد القومي, بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه عبرة محددة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع .
- التنمية الاجتماعية : هي عمليات التغير الاجتماعي الذي يلحق بالبناء الاجتماعي و خصائصه, بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد و تنظيم سلوكهم و تصرفاتهم(حسين عبد الحميد احمد رشوان، 2009 ، ص8), وهي تهتم بدراسة مشاكلهم على اختلافها وهي تتناول كافة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للإفراد, فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة و المعتمدة و المنظمة للأفراد و الجماعات لتحقيق هدف معين.
- التنمية المجتمعية: وهو النوع الذي يتألف من نوعين الاقتصادي و الاجتماعي, لذلك يطلق عليها بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية, أي بين ا الموارد البشرية و الغير البشرية وبهدف تحقيق استراتيجية عامة للدول.

أهداف التنمية: إن للتنمية مجموعة الأهداف تتمثل فيما يلي(هشام مصطفى الجمل، 2006، ص78-83):

- إشباع الحاجات الأساسية: ويقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية التي تعني كل ما يلزم الفرد من مأكل ومشرب ومسكن وعمل يضمن له قوت يومه حتى يتمكن من التأقلم مع كل المتغيرات، وبالتالي تكون له القدرة على التفكير والتميز.
- زيادة الدخل القومي: وهذا يعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية ويقصد به زيادة الدخل الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع وخدمات وهذا يهدف إلى القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي.
- رفع المستوى المعيشي: وهذا يتعلق بالبلدان النامية ذات الاقتصاد الضعيف فالتنمية ليست مجرد الزيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسن في المستوى المعيشي وهذا من خلال التوزيع العادل لثروات الذي يسمح بتحقيق التنمية في الدولة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات: ويعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي، والسبب في ذلك الطبقية الموجودة في المجتمع، فالطبقة الغنية لديها ضعف في ميلها الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، وبالتالي الذي تستهلكه الطبقة الغنية أقل مما تذخره، هذا يؤدي إلى إضعاف الجهاز الإنتاجي بعد معينة، وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق استثمار الأموال بدل اكتنازها.
- تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي: وهذا عن طرق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعية منها أو الصناعية، حتى تحقق البلاد دوما انتعاش ورواج اقتصادي وتنمية دائمة.

2-2- ماهية التنمية البشرية:

لقد أصبح الاهتمام بالعنصر البشري في الوقت الراهن أكثر مما مضى نظرا لأهميته البالغة في تحقيق التنمية، فالعنصر البشري يعتبر الثروة التي لا تعوض إذا ما تم استثمارها على أحسن وجه، فالعلاقة بين العنصر البشري والتنمية هي علاقة وثيقة.

مفهوم التنمية البشرية: تعرف التنمية البشرية بأنها:" إنماء لطاقات البشر وكفاءاتهم من ناحية إتاحة الخيارات والفرص أمامهم، بكل عدل وموضوعية وعلى قاعدة الحرية والمساواة والشفافية والمسائلة واتخاذ القرارات بالمشاركة الفعالة والمسؤولية" (علي الطراح وغسان سنو ، 2004).

لقد برزت أهمية التنمية البشرية عندما أولت منظمة الأمم المتحدة اهتماما خاصا منذ 1990 عندما أصدرت تقرير الأول للتنمية البشرية وطبقا لما ورد في هذا التقرير الصادر عن برنامج الإنمائي لأمم المتحدة فإن التنمية البشرية :" تعني توسيع الخيارات أمام الأفراد وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والصحة والعمالة والحرية" (المنظمة الأمم المتحدة للتنمية، 2015).

وتوسيع الخيارات المتاحة للناس هي بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ومن أهمها:

- العيش حياة طويلة وصحية.
- الحصول على المعارف.
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشي المناسب .

ويوجد هناك خيارات إضافية تتمثل فيما يلي:

- الحرية السياسية والاقتصادي والاجتماعية.
- الإحساس بالحماية.
- الحصول على فرص الإبداع والإنتاج.
- احترام الذات وحقوق الإنسان.

ويعرف تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 التنمية البشرية بأنها:" تنمية الناس، من اجل الناس وبواسطة الناس وتنمية الناس تعني الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو تحسين المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي المحقق توزيع واسع النطاق وعادل، أما التنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها"(رعد سامي ، 2008، ص14).

أهداف التنمية البشرية:

تتضمن عملية التنمية البشرية مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- تحقيق الأمن والاستقرار للإنسان وتمكينه من العيش بحرية واحترام من خلال تجسيد مفهوم المواطنة والمحافظة على حقوقه السياسية والاجتماعية والرقي به إلى مستوى معيشة يمتاز بالرفاهية بمختلف أشكاله.
- التقليل من حدة الفقر والحرمان الذي تعانيه البشرية في مختلف دول العالم.
- المساواة بين الجنسين وتفعيل دور المرأة في المجتمع.
- الارتقاء بنوعية الحياة ورفع كفاءة الإنتاجية للمورد البشري وتنمية قدرته على الإبداع.

عناصر التنمية البشرية:

تقوم التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1995 على أربع عناصر وهي (المعتصم بالله جورانة ، 2009،ص11):

- الإنتاجية: تعني قدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.
- المساواة: يعني تساوي الفرص المتاحة أمام كل فرد من أفراد المجتمع دون أي عوائق والتي تتميز بغض النظر عن العرق أو الجنس أمستوى الدخل، أو الأصل أو غيره.

- الاستدامة: أي عد إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في لمستقبل نتيجة خيارات الحاضر.
- التمكين: فالتنمية تتم بالناس وليس فقط ممن أجلهم، ولذلك لا بد من المشاركة العامة في جميع القرارات والإجراءات التي تمس حياتهم، وتبرز هنا بشكل خاص أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة، فالناس في التنمية ليسو مجرد متلق سلبي بل عامل فاعل في تشكيلها.

2-3- مؤشر التنمية البشرية والمعايير المكونة له:

هو أداة مركبة تهدف إلى قياس مستوى التنمية البشرية في بلد ما عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي و مستوى النمو الاجتماعي.

معايير قياس مؤشر التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية يقيس متوسط الانجازات المحققة في بلد ما من حيث ثلاث معايير أساسية حسب أربع مؤشرات كما هو موضح في المخطط التالي

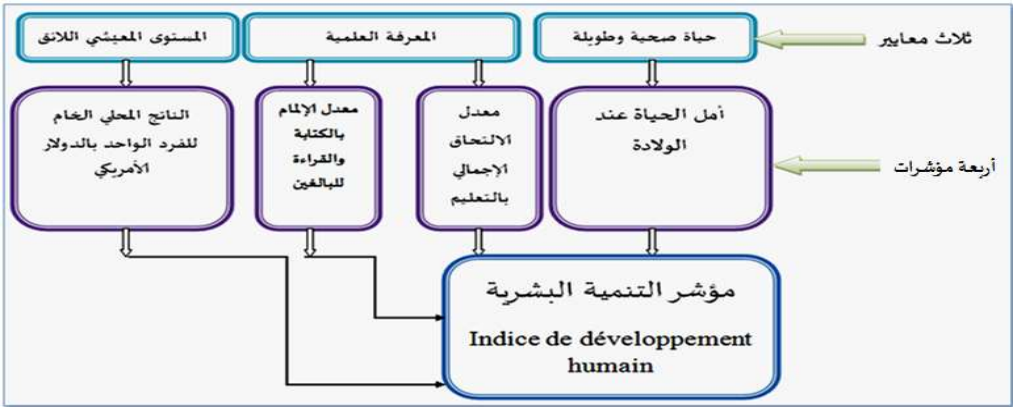

- المعيار 1:«حياة صحية طويلة » يتم قياسها بمتوسط أمل الحياة عند الولادة و هذا المؤشر ضروري حيث يسمح لنا بمعرفة ما مدى التقدم الصحي و الاجتماعي الذي وصلت إليه أي بلد من بلدان العالم.
- المعيار 2: «المعرفة العلمية » هو من أهم مؤشرات التي تسمح بتحقيق التنمية البشرية ، فتحسن و ارتفاع مستويات التعليم ، يجعل السكان أكثر فعالية في المشاركة في الحياة التنموية، و يتم قياسها وفقا للمؤشر الإلمام بالكتابة و القراءة للبالغين (ثلثا الأهمية)، و مجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية، و الثانوية، و العليا(ثلثا الأهمية) (PNUD, 2007).
- المعيار 3:«المستوى المعيشي اللائق» يتم قياسه وفق الناتج المحلي للأفراد بتعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي.

- كيفية حسابه: قبل حساب مؤشر التنمية البشرية لا بد من إعداد مؤشرات خاصة بدلائل " متوسط العمر المتوقع – التعليم – و الناتج المحلي الخام " ، و يتم اختيار القيم القصوى و الأدنى لكل مؤشر.

البعد	القيمة القصوى	القيمة الأدنى
أمل الحياة عند الولادة بالسنوات	85	25
معدل الإلمام بالكتابة و القراءة %	100	0
معدل الإجمالي لتعليم %	100	0
الناتج المحلي الخام للفرد الواحد بالدولار الأمريكي	40000	100

- القيم القصوى و الأدنى لحساب مؤشر التنمية البشرية:

يتم حساب ما يسمى دليل البعد كما يلي:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الحقيقية – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

حساب مؤشر أمل الحياة عند الولادة:

يقوم هذا المؤشر بقياس الانجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

حساب مؤشر المعرفة (التعليم):

يقوم هذا المؤشر بقياس الانجاز النسبي الذي تحققه البلاد في كل من معدل الإلمام بالكتابة و القراءة لدى البالغين، و نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية و الثانوية و الجامعات.

و يتم في بادئ الأمر حساب معدلات الإلمام بالكتابة و القراءة لدى البالغين و دليل نسب الالتحاق الإجمالية، ثم يتم جمع قيمتي هدين الدليلين بغرض إعداد مؤشر التعليم مع إعطاء ثلثي الأهمية للإلمام بالكتابة و القراءة لدى البالغين (محو الأمية)،و الثلث المتبقي للنسب الإجمالية للتعليم، و يتم حسابه بالمعادلة التالية:

$$\text{مؤشر التعليم} = 2/3(\text{دليل محو الأمية لدى البالغين}) + 1/3(\text{دليل النسب الالتحاق الاجمالية بالتعليم})$$

حساب مؤشر الناتج المحلي الخام للفرد الواحد:

إن وظيفة الناتج القومي الإجمالي هو قياس درجة النمو الاقتصادي .دلالته الاقتصادية هي تصنيف الدول حسب درجة الفقر والغنى, ويقاس بقيمة الدولار(USD).

ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حسب المعادلة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي} = \text{إجمالي الناتج (الدخل) المحلي/عدد السكان}$$

يمثل هذا مؤشر مستوى النمو الاقتصادي أو الرفاهية الاقتصادية فزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي يعني زيادة مستوى النمو أو الرفاهة الاجتماعي والعكس صحيح.

- يتم حساب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بالتعادل مع القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي)، و يمثل الدخل في دليل التنمية البشرية بديلا عن كل أبعاد التنمية البشرية.

- و لحساب المؤشر يتم استخدام اللوغاريتم الدخل و هو يحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{مؤشر الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{لوغاريتم(القيمة الحقيقية ن، م، خ" PIB")- لوغاريتم(القيمة الدنيا ن، م، خ" PIB")}}{\text{لوغاريتم(القيمة القصوى ن، م، خ" PIB")- لوغاريتم(القيمة الدنيا ن، م، خ" PIB")}}$$

حساب مؤشر التنمية البشرية:

بمجرد الانتهاء من حساب المؤشرات يتم تحديد مؤشر التنمية البشرية على النحو المباشر، و يمثل هذا الدليل متوسط بسيط لمؤشرات الأبعاد الثلاثة و هو يحسب كالتالي:

$$\text{مؤشر التنمية البشرية} = 1/3(\text{مؤشر أمل الحياة}) + 1/3(\text{مؤشر المعرفة}) + 1/3(\text{مؤشر الناتج المحلي الاجمالي})$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين 0 و1,و هو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان فيها ,حيث ترتفع القيمة كلما اقترب من القيمة العظمى و تنخفض كلما اقترب الدليل من الصفر, و من هنا يمكن تصنيف الدول تنازليا وفقا للدليل المحسوب إلى ثلاث مستويات كما يلي(بن صاوشة رياض، 2005، ص9):

المستوى الأول: دول ذات تنمية بشرية عالية من 0.8 فما فوق.

المستوى الثاني:دول ذات تنمية بشرية متوسطة بين 0.5 و أقل من 0.8.

المستوى الثالث: دول ذات تنمية بشرية ضعيفة تحت 0.5.

3- تحليل و اقع السياسات التنموية المتعلقة بالتنمية البشرية في الجزائر:

نحاول من خلال هذا العنصر إلى تحليل السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر من أجل تحقيق التنمية البشرية وتحسين مؤشراتها من خلال المجالات الثلاث " التعليم، الصحة، المستوى المعيشي" والتي تعتبر من المعايير الأساسية المكونة لمؤشر التنمية البشرية.

3-1- مجال التعليم:

لقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى دعم قطاع التعليم وتطويره، باعتباره إحدى الدعائم الأساسية للتنمية البشرية والتقدم المجتمعي، فبالتعليم تتحقق التنمية الجماعية والفردية للبلاد، فقد شرعت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهدف من ورائها تدارك واحتواء مشكلة الأمية التي شهدتها بعد الاستقلال وذلك:

تعميم التعليم وإجباريته بالنسبة لكلا الجنسين، وبناء وتوفير كل الهياكل التي تسمح بدلك، ولتحقيق هدا خصصت الدولة أموال كبيرة وميزانيات ضخمة من أجل إنشاء الهياكل التربوية وتعميم التعليم ومجانتيه وهذا انطلاقا من المخططات التنموية التي باشرتها بعد الاستقلال كمخطط الرباعي والخماسي التي اعتمدت فيه على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- توسيع التعليم الثانوي وتنويع التخصصات في إطار إعادة التكوين.
- توسيع استخدامات التكنولوجيا والإعلام في المجال التعليمي.

فقد دعمت الدولة هدا قطاع التعليم بغلاف مالي تختلف قيمته من سنة إلى أخرى فقد انتقل المبلغ من 322 مليون دينار سنة 1963 بنسبة 11.08% من ميزانية الدولة، إلى 111 مليار دينار سنة 1997 أي 17.39%من الميزانية، وتضاعف العدد سنة 1998 ليصل إلى 129 مليار دينار بنسبة 26 % من الناتج الخام (أوقاسي الو نيس، 2000).

أما بالنسبة فالمخطط الخماسي الأخير لسنة 2010-2014 خصص في مجال تحسين التعليم في جميع الأطوار ميزانية معتبرة.

فقد تضمن البرنامج انجاز: أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية، أكثر من 1000 أكمالية، وحوالي 850 ثانوية و أزيد من 2000 وحدة داخلية و مطاعم ونصف داخلية بميزانية قدرها 852 مليار دينار (برنامج التنمية لمخطط الخماسي، 2010-2014، ص. 9) , هذا بالنسبة لتعليم الأساسي و الثانوي .

أما بالنسبة لتعليم العالي والبحث العلمي فقد خصصت غلاف مالي قدره 868 مليار دينار لتوفير أزيد من 600.000 مقعد بيداغوجي، و400.000 سرير و44 مطعما جامعيا، بالإضافة إلى الغلاف المالي المقدر ب 178 مليار دينار الموجه لتكوين والتعليم المهني بهدف انجاز 220 معهدا و82 مركز تكوين مهني لتكوين و58 داخلية.

بفضل الجهود الجبارة التي بدلتها الدولة في قطاع التعليم بمختلف أطواره من خلال مخططات التنمية، شهدت الهياكل المنجزة من الاستقلال إلى يومنا تضاعف كبير بفضل الاستثمار المتزايد.

جدول 1. تطور الهياكل المنجزة من 1969 إلى 2008. ,(ONS, 2016) ,(CNES, 2008, p29) ,(ONS, 1999, p48) : Source (p29)

الهياكل	1969	2008	2016
المدارس الابتدائية	5263	17552	18588
المدارس الاكمالية	502	4579	5339
المدارس الثانوية	67	1658	2251

بالنسبة لهياكل التعليم العالي بعد ما كانت جامعة العاصمة هي الوحيدة في الجزائر سنة 1962، فإن عدد الجامعات الآن في تزايد مستمر وتكاد تنتشر عبر كامل الولايات حيث قدر مجموع عدد المؤسسات في أواخر 2018 ب 103 مؤسسة جامعية حسب معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منها: 50 جامعة، و13 مركز جامعي، و20 مدارس وطنية عليا، 10 مدارس تحضيرية، و11 مدارس عليا للأساتذة، و10 مدارس عليا للإدارة، 03 مدارس تحضيرية مدمجة، وملحقتين جامعيتين.

أما بالنسبة للتكوين المهني فقد بدأ هذا الجهاز في الفترة 1962-1969 ب 17 (عمل مشترك، 2008، ص. 13)هيكل تكويني تابع لوزارة العمل و الشؤون الاجتماعية بقدرة استيعابية 2000 متدرب ,ليرتفع العدد مع بداية السبعينيات وذلك بتوسيع استراتيجيات التنمية و التصنيع ليصل إلى 25 مركز تكويني بقدرة استيعابية قدرها 6000 متدرب بهدف تكوين و إعداد اليد العاملة للدخول في سوق العمل بكفاءة مهنية عالية, يتضاعف العدد ثلاث مرات في إطار تنمية قطاع التكوين ليقدر عدد المراكز سنة 1985 ب 272 مركز بزيادة القدرة الاستيعابية ب 70.000 منصب تكوين, ليصل العدد سنة 2015 إلى 1130 بما في دلك مركز تكوين مهني و معاهد مختصة منها 336ملحقة بقدرة استيعابية قدرها 234 345 منصب تكوين(ONS, 2016, p. 31) .

2-3- مجال الصحة:

لقد بقي القطاع الصحي بعد الاستقلال في وضعية جد متدهورة تقريبا شبه عاجز بسب هجرة الإطارات الطبية والشبه الطبية، ونقص الهياكل الصحية، والتي كانت خدماتها في السابق مقصورة فقط على الأوربيين، لهذا نجد أن نسبة وفيات الأطفال الرضع سنة 1962كانت جد مرتفعة بسب قلة وانعدام العناية الصحية بحيث قدرت ب180 (PNUD, 1997, p26) ، حيث لم يكن يقدر عدد الأطباء سنة 1963 سوى 285 طبيب عبر كامل التراب الوطني و36جراح أسنان، و70 صيدلي (ONS, 1995, p.35).

فقد انتهجت الجزائر بعد الاستقلال استراتيجية تنموية للنهوض بالقطاع الصحي بصفته أكثر القطاعات حساسية، حيث لجأت في تلك الفترة إلى طلب المساعدة من الدول الصديقة من اجل اكتساب الخبرة في مجال الطب والرعاية الصحية، فقد بدلت جهود كبيرة من أجل تحقيق أهداف أساسية:

- ضمان فرص العلاج مجاني لسكان.

- تحسين الخدمات العلاجية وذلك عن طريق التكوين الجيد للإطارات الطبية والشبه الطبية وحتى الإداريين من اجل تلبية حاجات المواطنين، وهدا بإقامة معاهد تكوين الأطباء والصيادلة والشبه الطبيين، وإرسال بعثات علمية إلى الخارج لاستكشاف مستجدات عالم الطب.
- تحقيق أكبر تغطية طبية للسكان عبر كامل التراب الوطني ودلك بمضاعفة الهياكل والمنشآت الصحية.
- تكثيف من حملات تلقيح الأطفال ضد الأمراض والأوبئة.
- إنشاء مركبات لصنع الأدوية.

فالمخطط الرباعي الثاني 1973-1977 نص على تطبيق العلاج مجانيا، ولكن بعد تعرض الجزائر للازمة الاقتصادية تخلت الدولة عن مجانية العلاج ولكن تتكفل بمسؤولية الوقاية من الأمراض وهذا ما نصت عليه المادة 51 من دستور 1989(جبهة التحرير الوطني،1989، ص.8).

جدول 2. تطور المنشآت القاعدية الصحية في الجزائر من 1974 إلى2015.

المنشآت الصحية	1974	1983	1993	2002	2006	2016
المستشفى	143	198	267	373	275	300
مركز صحي	558	910	1131	1281	1296	/
عيادة متعددة الخدمات	106	249	459	513	520	1659
قاعات العلاج	1402	1664	3958	4228	4684	5762

Source : (ONS, 2005, p.92, 93), (ONS, 2016, p.22).

لقد شهدت المنشآت الصحية تزايد مستمر من سنة إلى أخرى بفضل الاستراتيجيات التنمية المطبقة بعد الاستقلال، فقد انتقل عدد المستشفيات من 143 مستشفى سنة 1974 إلى 183 مستشفى سنة 1978 فقد تزايد في مخطط التنمية الرباعي الثاني ب 40مستشفى، أما في سنة 2002 فقد بلغ العدد ب 373 مستشفى زاد ب 193 مستشفى وهدا يعتبر أكبر انجاز في الجزائر المستقلة وهدا أكبر دليل عن المجهودات المبذولة من طرف الدولة.

أما بالنسبة للمخطط الخماسي الجديد 2010-2014 فالدولة خصصت للقطاع الصحي 619 مليار دينار لإنشاء172 مستشفى، و45 مركب صحي متخصصا,377 عيادة متعة الخدمات، و1000 قاعة علاج، و 17 مدرسة التكوين الشبه الطبي (ONS, 2005, p.92,93).

أما بالنسبة للعنصر البشري فبفضل المجهدات المبذولة زاد عدد الإطارات الطبية من 285 طبيب سنة 1963 (ONS, 1995, p.22) إلى 73431طبيب في الفترة 2015-2016 (ONS, 2016, p.25).

أما عدد جراحي أسنان انتقل العدد من 36 إلى 11010 جراح أسنان في نفس الفترة، أما عدد الصيدليات انتقل العدد من 70 إلى 13645 صيدلي أيضا خلال نفس الفترة، وهذه من ثمار البرامج التنموية المطبقة في البلاد.

3-3- مستوى المعيشي (نصيب الفرد من الدخل):

إن الدخل والمستوى المعيشي للفرد الجزائري يرتبط ارتباطا كبيرا بالوضع الاقتصادي السائد في البلاد، وخاصة وأن اقتصادنا الوطني لا يتميز بتنوع صادراته وإنما يعتمد على مورد واحد في الدخل القومي وهو المحروقات التي تمثل ما قيمته 98% من الناتج المحلي الخام مما قد يجعل الاقتصاد الوطني يخضع دائما لتقلبات السوق العالمية.

شكل 1. تطور نمو الناتج المحلي الخام ونمو نصيب الفرد الجز ائري منه.(2019 ,

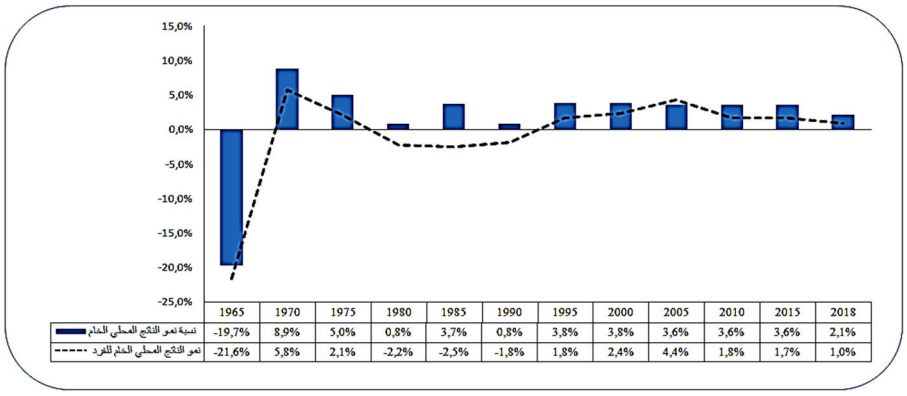

	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
نسبة نمو الناتج المحلي الخام	-19,7%	8,9%	5,0%	0,8%	3,7%	0,8%	3,8%	3,8%	3,6%	3,6%	3,6%	2,1%
نمو الناتج المحلي الخام للفرد	-21,6%	5,8%	2,1%	-2,2%	-2,5%	-1,8%	1,8%	2,4%	4,4%	1,8%	1,7%	1,0%

Source: (https://ar.knoema.com/atlas/Algérie.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة نمو الناتج المحلي الخام ونمو نصيب الفرد منه شهد انخفاضا حادا بعد الاستقلال مباشرة بقيم (-19.7% و-21.6% على التوالي) راجع إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد بعد الاستقلال وخاصة وأن المستعمر ترك بنية اقتصادية مشوهة تميزت ب:

- تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد الفرنسي الذي احتكر واستخدم مختلف الوسائل لاستغلال الموارد الطبيعية لصالح الاقتصاد الفرنسي.
- التركيز على الصناعات الاستخراجية التي تقوم على مجموعة من المواد الأولية المعدنية منها والطاقية كالحديد والنحاس والزنك والفحم والبترول، التي تعرضت إلى النهب من خلال مضاعفة الإنتاج بعد أن أحست فرنسا بقرب مغادرتها من الجزائر.
- تطبيق فرنسا سياسة عدم تصنيع المستعمرة، ودلك أنها رأت أن فتح مصنع في الجزائر يعني غلق أخر في فرنسا (عبد القادر حليمي، 1968، ص. 233)، وبالتالي القضاء على الاقتصاد الفرنسي.
- التركيز على الزراعة التجارية كزراعة الكروم مثلا لصنع الخمر.

ليشهد بعد ذلك معدل نمو الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه تحسنا ملحوظا في سنوات 70 بتحقيق قيم موجبة (9% و6% على التوالي) وهذا راجع إلى تبني الدولة الجزائرية سياسات تنموية الهدف من ورائها تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد والنهوض به والتحرر من التبعية الاقتصادية، وتميزت هذه المرحلة بانطلاق الخطط التنموية التي شجعت الاهتمام بقطاع المحروقات والصناعات الثقيلة، ومن أهمها:

- المخطط الثلاثي ما بين 1967-1969.
- المخطط الرباعي الأول والثاني ما بين(1970-1973) و (1974-1977).
- بالإضافة إلى سنتين من 1978م و1979م، التي خصصتا لإتمام المشاريع العاطلة من المخططات السابقة

وقد خصصت الدولة للاهتمام بهذا القطاع مبالغ كبيرة بلغت قيمتها 179 مليار دينار خلال الفترة (1967-1979)، منها 88 مليار لصناعة الثقيلة و91 مليار لقطاع المحروقات

حيث قدر عدد المناطق الصناعية في نهاية السبعينيات بأكثر من 75 منطقة صناعية وأكثر من 200 بلدية تحتوي على أقل مصنع واحد (Mutin Georges, 1998, p.5)، في هذا الصدد كان الهدف من المخططات التنموية في هذه الفترة هو خلق مناصب

شغل كثيرة في القطاعات المنتجة، حيث بلغت الاستثمارات العمومية لإنشاء مناصب الشغل ب 30%خلال بداية الستينيات و40% خلال عقد السبعينيات، الأمر الذي أدى إلى خفض معدلات البطالة، ورفع عدد المستخدمين، حيث تم إنشاء 100.000 منصب شغل خلال بداية الستينيات وأواخر السبعينيات، مقابل 140000 منصب الشغل خلال الفترة 1980-1984(حاكمي بوحفص، 2010، ص.2019)، بينما في فترة الثمانينات شهد معدل نمو الناتج المحلي الخام للفرد الواحد انخفاضا ملحوظ محققا قيما سلبية في الفترات التالية (سنة 1980 ب-2.2%، سنة 1985 ب-2.5%، سنة 1988 ب-3.7%، سنة 1990 ب-1.8%، وسنة 1993ب -4.3)، وهذا راجع إلى الاقتصادية التي ضربت البلاد في سنة 1986 بانخفاض الكبير في أسعار المحروقات في السوق العالمية الذي أدت إلى انخفاض في المداخيل و تعطل الجهاز الإنتاجي و بالتالي انخفاض الاستثمارات في مجال توفير فرص الشغل الجديدة للسكان مما انجر عنها انخفاض في مستوى المعيشي للسكان وارتفاع معدلات البطالة، وبدءا من الألفية الجديدة عاود الناتج المحلي الخام للفرد الواحد في نمو بفضل السياسات التنموية التي انتهجها الجزائر والبرامج المطبقة، بعد أن حققت الجزائر نموا اقتصاديا ملحوظا واستأنفت التنمية الشاملة مما أدى إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأولى، ومن أهم هذه البرامج التي وضعت لها ميزانية قدرها 200 مليار دولارا (بن زايد ريم، 2012، ص. 86):

- برنامج دعم الإنعاش 2001-2004 وضع له مبلغ مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري(Ministère des finances, 2006) .
- برنامج دعم النمو 2005-2009بلغ حجمه الاستثماري ب 9000 مليار دينار جزائري.
- برنامج التكميلي للهضاب العليا والجنوب.
- المخطط الخماسي 2010-2015.

4- تقييم الإنجازات المحققة في مجال التنمية البشرية في الجزائر

4-1- المؤشرات المتعلقة بمعيار التعليم:

يعتبر التعليم أحد أهم المعايير الأساسية لتحقيق التنمية البشرية، فكلما تحسن التعليم وارتفع مستوى التعليمي للفرد كلا كان له القدرة الفعالة في المشاركة في التنمية والبناء الاجتماعي، والعكس صحيح، نحاول من خلال هذا العنصر تقييم التنمية البشرية في الجزائر في مجال التعليم من خلال تطور المؤشرات الأساسية الخاصة به والتي تتمثل بالخصوص في: تطو معدل الإلمام بالكتابة والقراءة (للبالغين والشباب ككل)، تطور معدلات التمدرس في الابتدائي، تطور عدد الطلاب في الطور الثانوي والعالي.

شكل 2. تطور معدل الإلمام بالكتابة والقراءة عند البالغين 15 سنة فما فوق وعند الشباب.

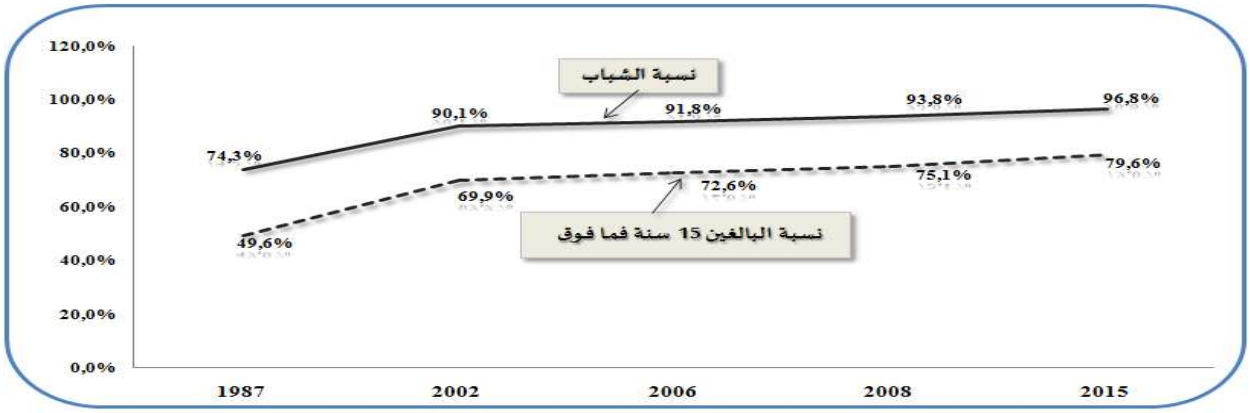

Source : (albankaldawli.org, 2019).

من خلال التمثيل البياني للمعطيات نلاحظ أنه بفضل سياسة الدولة الهادفة إلى تشجيع التعليم وتعميمه على فئات المجتمع تم تخفيض معدلات الأمية بشكل ملحوظ عما كانت عليه غداة الاستقلال التي كانت تمس 95% من عامة الشعب، فقد كان يقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين لسنة 1987 ب49.6% ليرتفع إلى 79.6% بمعدل تغيير قدره 60.5%، وهذا يعتبر كإنجاز هام وتحدي كبير أمام تفشي الأمية في المجتمع الجزائري.

بينما شهد معدل الإلمام بالكتابة والقراءة لدى فئة الشباب زيادات معتبرة مقارنة بما مضى حيث كان تقدر النسبة سنة 1987 ب 74.3% لتصل مع 2015 إلى 96.8% بمعدل تغيير قدره 30%، ما يسمح لنا بالقول أن الأمية في وسط الشباب قليلة جدا مقارنة بالبالغين وكل هذا يعود إلى المجهودات الكبيرة في مجال تنمية قطاع التعليم و محو الأمية، فالأمية في بلادنا تمس بصفة خاصة:

* الفئة النسائية: نسبة 29% إناث مقابل 15.6 % ذكور حسب أخر إحصائيات التعداد 2008، وتمس بنسب كبيرة الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة، وهي بنسب كبيرة المناطق الريفية 40.6% مقابل 22.4% في المدن (الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار).

لهدا تسعى الدولة جاهدة من أجل تقليص هده النسبة بصورة أكبر في السنوات القادمة، وذلك بعد انتهاجها للاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية(2007-2015) التي شرعت في تطبيقها مع بداية 2007 ,التي تستهدف إلى القضاء على الأمية وخاصة في أوساط الفئة العمرية 15-49 سنة مع التركيز على النساء و سكان المناطق الريفية.

شكل 3. تطور معدل الصافي للتمدرس في الطور الابتدائي من 1973 إلى 2015.

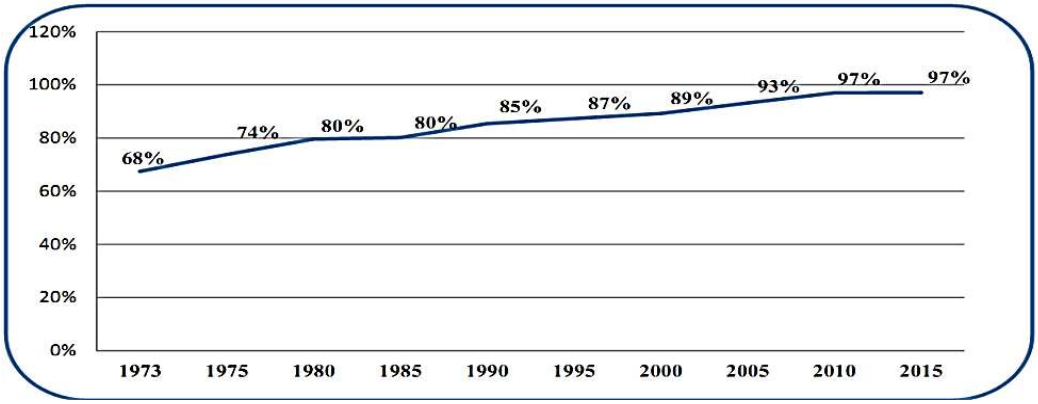

Source : (albankaldawli.org, 2019)

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أنه بفضل الأثر الفعال للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وخاصة برنامج مجانية التعليم المطبق من طرف الدولة شهدت معدلات التمدرس في طور الابتدائي زيادات معتبرة حيث انتقل معدل الصافي للتمدرس من 68% سنة 1973 إلى 97% سنة 2015 تقريبا التمدرس شبه شامل على مستوى الطور الابتدائي بمعدل تغيير مقدر 72.7%.

شكل 4. تطورعدد الطلبة في الطورالثانوي من 1964 إلى 2016.

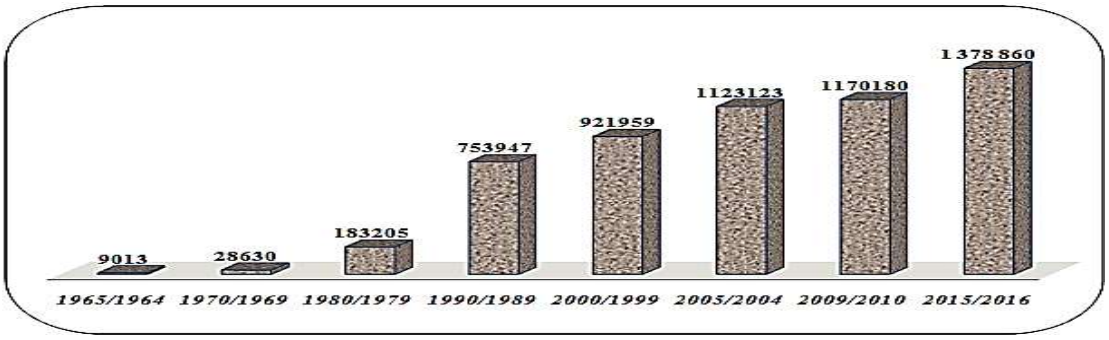

المصدر: (وزارة التربية والتعليم).

لقد شهد التعليم الثانوي تزايد كبير في عدد الطلبة وهدا راجع إلى السياسة التعليمية الهادفة إلى تشجيع التعليم الثانوي والتقني وفقا للاحتياجات المطلوبة والمتوقعة في المستقبل، حيث انتقل عدد الطلبة من 9013في الفترة 1965/194 إلى 1378860 في الفترة 2016/2015 بزيادة قدرها 1369847 طالب فقد تضاعف العدد ب 152 مرة.

شكل 5. تطورعدد الطلبة الجامعة من 1962 إلى 2016.

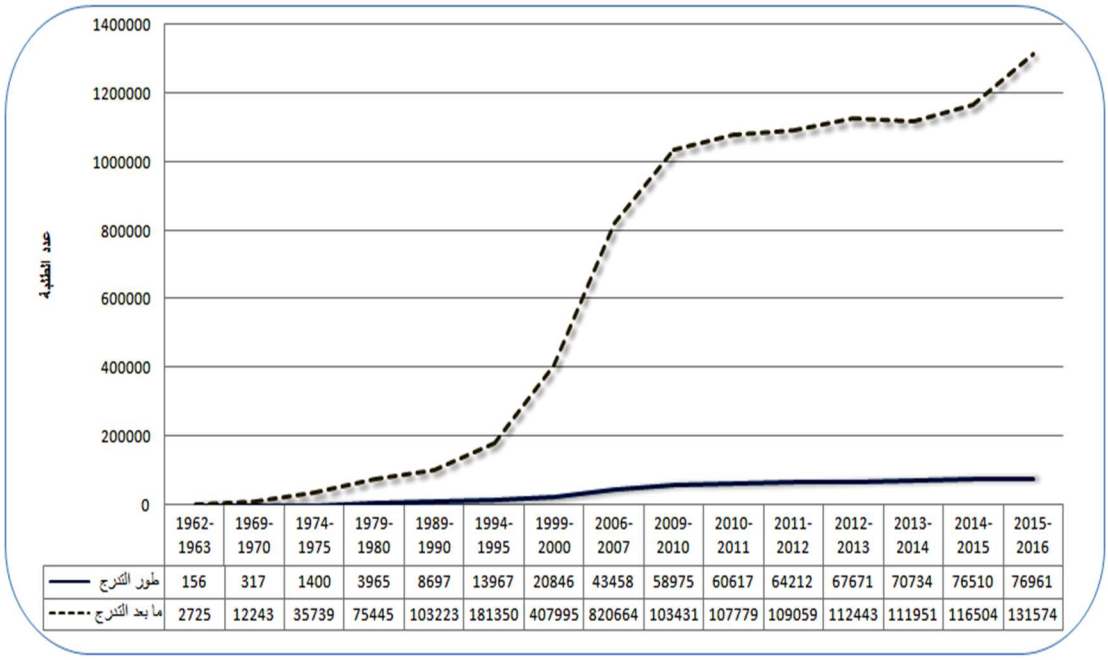

	1962-1963	1969-1970	1974-1975	1979-1980	1989-1990	1994-1995	1999-2000	2006-2007	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
طور التدرج	156	317	1400	3965	8697	13967	20846	43458	58975	60617	64212	67671	70734	76510	76961
ما بعد التدرج	2725	12243	35739	75445	103223	181350	407995	820664	103431	107779	109059	112443	111951	116504	131574

Source : (MESRS, 2012, p.46), (ONS, 2016, p.30)

من خلا معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتمثيل البياني الخاص بها حول تطور عدد الطلبة المسجلين في الطورين " التدرج وما بعدا لتدرج"، فقد شهدت زيادات كبيرة بسب اهتمام الدولة بزيادة الكمية للطلبة الجامعيين فقط دون النوعية، فبالنسبة للطلبة التدرج فقد قدر عدد الطلبة سنة 1962 ب 2725 طالب ليصل إلى 1.077.794 بزيادة قدرها 1.075.069 فقد تضاعف العدد ب 400 مرة في مدة زمنية قدرها تقريبا 50 سنة، بالإضافة أيضا إلى طلبة ما بعد التدرج فقد قدرت الزيادة ب 76805 من 1962 إلى 2015 فقد تضاعف العدد تقريبا ب 500 طالب، وكما سبق وقلنا أن هذه الزيادة راجعة إلى برامج الدولة الهادفة إلى توسيع التعليم العالي وزيادة عدد الطلاب.

2-4- المؤشرات المتعلقة بمعيار الصحة:

تعتبر الصحة أيضا معيارا أساسيا وهاما تقوم عليه التنمية البشرية، فتحسن الوضع الصحي قد يكون سببا أو نتيجة مباشرة لنمو البشري، ويسهم الاستثمار في الصحة في زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي مما قد يجعل للتنمية دورا مهما في مكافحة الفقر وتخفيف من معاناة أفراد المجتمع، وتمثل كل من المؤشرات التالية(معدل وفيات الأطفال الرضع ودون خمس سنوات، ووفيات الأمهات، وأمل الحياة عند الولادة) من المؤشرات الصحية الهامة التي تعكس لنا مستوى التنمية الصحية المحققة في أي مجتمع من المجتمعات من أجل هذا نحاول تقييم مستويات التنمية الصحية المحققة في الجزائر عن طريق وصف وتحليل التطورات التي شهدتها هذه المؤشرات.

وفيات الأطفال (الأطفال الرضع ودون 5سنوات):

لقد شهدت مستوى وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون خمس سنوات انخفاضا ملحوظا حيث انتقل معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر من 36.6‰ سنة 1990 (LE GOUVERNEMENT ALGERIEN, 2010, p.74) إلى 22.3‰ سنة (ONS, 20152015) بقيمة انخفاض مقدرة ب 14.3 نقاط، أيضا بالنسبة للوفيات الأطفال دون 5 سنوات التي انتقل فيها المعدل من 55.7‰ سنة 1990 إلى 25.7‰ سنة 2015 بقيمة انخفاض مقدرة ب 30 نقطة، وهذا بفضل المجهودات الكبيرة التي بدلتها الدولة في مجال حماية ورعاية صحة الطفل من خلال برنامج مكافحة الأمراض المتوطنة و تطعيم الأطفال و الوقاية من الأمراض، حيث انتقلت نسبة التغطية الخاصة بالتطعيم ضد الأمراض (الخناق، السعال الديكي، الكزاز) من 69% سنة 1985 إلى 95% سنة 2018(ar.Knoema.com)، أيضا نسبة التغطية للتطعيم ضد داء الحصبة الذي يودي سنويا بالمئات من الأطفال انتقلت نسبة التغطية من 68% سنة 1985 إلى 95% سنة 2016 (ar.Knoema.com)، أيضا لقد لعبت الموارد البشرية دورا هاما في تحسين نوعية العلاج و الحد من وقوع وفيات الأطفال.

وفيات الأمهات:

يعتبر معدل وفيات الأمهات مؤشرا هاما وأساسيا لقياس مستوى التنمية المحققة في بلد ما، وهو من بين الأهداف الأساسية للتنمية البشرية (الأهداف الإنمائية للألفية) وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015.

لقد شهد معدل وفيات الأمهات في الجزائر انخفاض ملحوظ بفضل المجهودات الجبارة للدولة في مجال تحسين الصحة العمومية خاصة ما تعلق منها بصحة الأمهات، وزيادة التغطية في مؤسسات الاستشفائية ومراكز التوليد عبر كامل التراب الوطني و التكوين المتواصل للإطارات الطبية و الشبه الطبية المختصة في طب التوليد سواء داخل الوطن أو خارجه، كل هذا ساهم في خفض معدل وفيات الأمهات الذي انتقل من 250 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي سنة 1990 (MSRH) إلى 57،5 وفاة لكل 100000 مولود حي سنة 2015 بانخفاض مقدر بقيمة 192،5 نقطة في هذه الفترة (LE GOUVERNEMENT ALGERIEN, 2010, p.74) .

العمر المتوقع عند الولادة:

متوسط العمر المتوقع أو أمل الحياة يختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر حيث نجد تحت 50 سنة في البلدان النامية إلى 80 عاما أو أكثر في البلدان المتقدمة. بل هو في الواقع مرتبط بعوامل عديدة كالصحة، والعوامل السلوكية الاجتماعية التي تختلف من بلد إلى آخر، والاتجاه العام للمؤشر هو في زيادة شاملة وثابتة.

في الجزائر بفضل التحسن الوضع الصحي والمعيشي عما كان عليه في السنوات الأولى للاستقلال، وبعد الانخفاض الملحوظ في معدلات وفيات الأطفال والأمهات حقق العمر المتوقع للفرد الواحد في الجزائر تزايدا ملحوظا حيث انتقل من 55.1 سنة في عام

1970(ONS, 2005, p.31) إلى 77.6 سنة عام 2016 (ONS, 2016) ، فقد ربح الفرد الجزائري من سنوات حياته 22.5 سنوات من 70 إلى يومنا هذا وهذا بفضل النتائج الايجابية للبرامج التنموية المنتهجة في الجزائر.

4-3- المستوى المعيشي (الدخل):

سجلت الجزائر بفضل سياسة التنمية البشرية، تقدما هاما سمح بتدارك العجز الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للسكان، حسب تقرير الجزائر 2000-2015 حول أهداف الألفية من أجل التنمية.

وأوضح التقرير الذي نشر بمناسبة ذكرى يوم الدبلوماسية الجزائرية، ويوم الأمم المتحدة، أن الناتج المحلي الخام لكل ساكن ارتفع من حيث الحجم بنسبة 2 بالمائة سنويا(www.radioalgerie.dz)، كما ارتفع استهلاك العائلات المتعلق لاسيما باستحداث مناصب الشغل وارتفاع الأجور بشكل محسوس (9،4 بالمائة سنويا من حيث الحجم)،وتشير الوثيقة، إلى أن الفوارق تقلصت على العموم بحيث أن حصة 20 بالمائة من السكان الذين يستهلكون أقل انتقلت من نسبة 8،7 بالمائة سنة 2000 إلى 4،8 بالمائة سنة 2011، مذكرا بأن الأجر الوطني الأدنى المضمون ارتفع بنسبة 200 بالمائة ما بين سنتي 2000 و 2014، وأفاد التقرير، أن مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية ارتفع بشكل منتظم مما سمح للجزائر بدمج ابتداء من 2010 فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة وتحسين تصنيفها بربح 24 مقعد ما بين سنتي 2000 و2014 منتقلة من المرتبة 107 إلى المرتبة 83، مذكرة بأن الجزائر ترد كذلك ضمن البلدان الـ10 التي سجل مؤشر تنميتها البشرية أكبر ارتفاع ما بين سنتي 1970 و 2010"، لقد حققت الجزائر انخفاضاً ملحوظاً في مجال الفقر، فحسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات، انتقل معدل الفقر من 14.1في المائة في عام1995إلى 5.5في المائة في عام 2011 وتراجعت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم من حيث تكافؤ القوة الشرائية التي بلغت 8.1في المائة في عام 1988إلى 5في المائة عام 2011بعد أن كان حدها الأقصى في عام 1995 14.1في المائة.وكمثال آخر، انتقلت نسبة انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة من 6.% في عام 1999إلى 2.6% في عام2009 إلى 2.6% في عام2009 (الأمم المتحدة، 2017،ص. 18).

4-4- تطور مستوى مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:

إن النهوض بالعنصر البشري وترقيته وفتح المجالات أمامه من أساسيات تحقيق التنمية البشرية والشاملة لأي مجتمع من المجتمعات، فقد أصبحت الدول تتنافس بينها من أجل تحقيق أكبر قدر من التقدم في التنمية البشرية وهذا باعتبار أن العنصر البشري يمثل الثروة الحقيقية لكل الأمم إذا ما تم استغلالها على أحسن وجه واستثمارها فهي الوسيلة والغاية في نفس الوقت، من خلال هذا العنصر نحاول تقييم التقدم الذي حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية على الصعيد المحلي لها والعربي.

شكل 7. تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1975 إلى 2017.

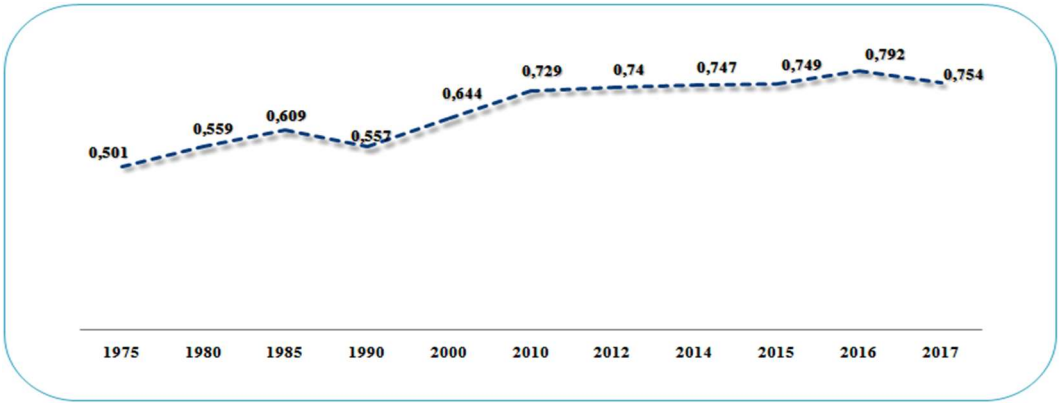

Source : (PNUD, 2003, p.241), (PNUD, 2018, p.46)

إن الدراسة التاريخية لتطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، تبين لنا أن مستوى التنمية البشرية في تطور مستمر، حيث سجل المؤشر سنة 1975 قيمة 0.501 ثم 0.609 سنة 1985 رغم أن هذه القيمة في مستوى التنمية متوسط إلا أنها كانت في أعلى مستويات الأداء للاقتصاد الوطني في العشرية الممتدة بين هذين الفترتين. و لكن بعد سنة 1985 و بالخصوص في التسعينيات انخفضت مستوى التنمية البشرية بسب الظروف المالية و الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلاد في تلك الفترة والتي انعكست على مسار التنمية, ليرتفع المؤشر مجددا مع بداية الألفية الجديدة و هذا بفضل استراتيجيات التنموية المطبقة في هذه الفترة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي, و برنامج دعم النمو (بن زايد ريم، 2012، ص. 108), و انجاز استثمارات هامة في المجالات الاجتماعية ,التي سمحت بدورها في تحسين و رفع مستوى المؤشر التنمية البشرية في البلاد من سنة إلى أخرى ,بحيث انتقل المؤشر من 0،573سنة 1990 إلى 0،754 سنة 2017بزيادة قدرها 30%, مما سمح للجزائر أن تحتل المرتبة الأولى مغاربيا، وانتقالها من فئة التنمية البشرية متوسطة إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة حسب تقرير العالمي، وحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية فإن الجزائر احتلت المرتبة 85 عالميا في قائمة البلدان التي تتوفر فيها شروط الحياة الحسنة.

وحسب أخر تقرير العالمي للتنمية البشرية 2020 شهدت الجزائر تراجع ب 6 نقاط عالميا لترتيب الدولي لمؤشر التنمية البشرية (من المرتبة 85 إلى 91)، أما عربيا فقد حققت تقدم من المرتبة 8 إلى 7 عربيا وبقيت محتفظة بالمرتبة الأولى مغاربيا كما يوضحه الجدول أدناه، وهذا راجع إلى تحسن في المعايير المكونة للمؤشر وكل هذا بفضل المجهودات المسخرة لذلك.

جدول 3. تطور مؤشر التنمية البشرية في الجز ائر مقارنة بتونس وليبيا ومجموع البلدان العربية لعام 2019.

البلدان	قيمة مؤشر التنمية البشرية	ترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية	أمل الحياة عند الولادة	المدة المتوقعة من التعليم	المدة المتوسطة للتمدرس	الناتج المحلي الخام بالدولار الأمريكي بناءا على القدرة الشرائية $1,99
	IDH					
الجزائر	0,748	91	76,9	14,6	8	11,174
ليبيا	0,714	105	72,9	12,9	7,6	15,688
تونس	0,74	95	76,7	15,1	7,2	10,414
البلدان العربية	0,705	-	72,1	12,1	7,3	14,869
م,ت,ب المرتفع	0,753	-	75,3	14	8,4	14,255

Source : PNUD, 2020, p4.

شكل 8. تطور نمو مؤشر التنمية البشرية في الجزائر مقارنة مع بالمنطقة العربية.

source :(PNUD, 2018, p27-29).

قبل التطرق لتحليل نمو مؤشر التنمية البشرية في الجزائر نحاول إعطاء لمحة عن اتجاهات التنمية البشرية على الصعيد العربي:

تختلف التنمية البشرية في المنطقة العربية من بلد إلى أخر حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المميزة لكل بلد، فيمكن تمييز ثلاث مجموعات من البلدان العربية حسب تصنيف مستوى التنمية البشرية لسنة (PNUD,2018, 2017 p. 26-27-28):

المجموعة الأولى ذات مستوى تنمية بشرية مرتفع محصور مابين قيمة 0.863 و0.706 وتضم 12 دولة عربية، الدول المجلس التعاون الخليجي هي الدول التي تحتل المراتب الأولى على الصعيد العربي فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية وهذا بفضل تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي وتحسن المستوى المعيشي له فهي من الدول التي تملك ثروات نفطية هائلة، والجزائر من بين البلدان العربية أيضا التي تتميز بمؤشر تنمية بشرية مرتفع فقد احتلت المرتبة الثامنة عربيا والمرتبة 85 عالميا وهي أيضا تحتل المرتبة الأولى على صعيد البلدان المغرب العربي حسب تقرير التنمية البشرية ل2018 ، فهذا راجع لتحسن الظروف الاجتماعية لاقتصادية للسكان عما كان عليه في تسعينيات رغم وجود بعض العراقيل التي تحتاج بذل مزيد من المجهودات في المستقبل القادم.

المجموعة الثانية ذات مستوى تنمية بشرية متوسط محصور ما بين قيمة 0.696 و0.667 وتضم مصر والعراق والمغرب.

المجموعة الثالثة ذات مستوى تنمية بشرية ضعيف محصور ما بين 0.536 و0.452 وتضم سوريا التي شهد فيها مؤشر التنمية البشرية تراجعا ب27 مرتبة على الصعيد العالمي ، وموريتانيا والسودان واليمن في المرتبة الأخيرة وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها: الظروف الصعبة التي يعاني منها الشعب السوري واليمني الشقيق من جراء الحرب، وقلة التنمية على مستوى البلدان وخاصة فيما يتعلق بالمعايير المكونة لمؤشر التنمية البشرية، هذه لمحة مختصرة على التنمية البشرية عربيا أما بالنسبة لنمو مؤشر التنمية البشرية مقارنة بمستوى النمو في المنطقة العربية ككل فنلاحظ من خلال المعطيات أن نمو المؤشر في الجزائر يفوق نمو المؤشر في المنطقة العربية ككل وهذا يعتبر كإنجاز هام للجزائر في مجال التنمية البشرية وهذا بفضل المجهودات الجبارة التي بدلتها الدولة من الاستقلال والتنمية في تحسين وضعية السكان في مختلف المجالات.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال دراستنا هذه التي تطرقنا فيها إلى واقع واتجاهات التنمية البشرية في الجزائر وهذا من خلال تتبع أهم البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في مجال التنمية العامة والتنمية البشرية توصلنا إلى أن الجزائر بدلت مجهودات جبارة في مجال تحسين مؤشر التنمية البشرية والمعايير المكونة له (التعليم، الصحة، الدخل) منذ حصولها على استقلالها الذاتي وإلى يومنا هذا رغم العقبات والعراقيل التي تقف أمام المسار التنموي بسبب التقلبات التي يشهدها الاقتصاد الوطني الذي يتأثر بشكل كبير بالسوق العالمي وخاصة وان الجزائر لا تتميز بتنوع صادراتها بل تعتمد بالأساس على المحروقات كمدخول أساسي للبلاد، ولكن رغم هذا الجزائر تبدل أقصى مجهوداتها من اجل تحقيق تقدم محرز في مجال التنمية البشرية سمح لها بتحقيق مستويات جيدة على الصعيد المحلي والعربي ككل، من خلال مجموعة من المؤشرات فبالنسبة للمعيار التعليم حققت الجزائر تحسنا كبيرا في مكافحة الأمية ورفع مستويات التمدرس والتعليم في جميع الأطوار(الابتدائي، الثانوي، العالي) وهدا راجع إلى سياسية تشجيع ومجانية التعليم، أما بالنسبة لصحة فقد حققت الجزائر انجازا هاما في رفع متوسط العمر للفرد الواحد الذي انتقل من 51 سنة في عام 1970إلى 78 سنة تقريبا مع عام 2016 ويعود الفضل إلى مجهودات الدولة في تحسين قطاع الصحي والخدمات الصحية التي ساهمت في خفض معدل الوفيات وبالخصوص وفيات الأطفال و الأمهات، أما بالنسبة للمستوى المعيشي للسكان فبفضل سياسة

التنمية البشرية سجلت الجزائر تقدما هاما سمح بتدارك العجز الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للسكان، كل هذا مكن الجزائر من الانتقال من مستوى تنمية بشرية ضعيف في فترة السبعينات بقيمة 0.501 إلى مستوى تنمية جيد مع 2019 ب 0.748 محتلة بذلك المرتبة السابعة عربيا والأولى مغاربيا.

5- خاتمة:

إن رقي الأمم وازدهارها مبني على كفاءة وقدرة عنصرها البشري على الابداع والمشاركة الفعالة في التنمية، بالنسبة للجزائر لا ننكر أنها بدلت مجهودات جبارة سمحت لها بتحقيق مستويات جيدة في التنمية البشرية والمؤشرات المكونة لها رغم العديد من العوائق التي تقف أمامها، لكن هذا لا يجعلنا نقول أننا وصلنا إلى المستوى المطلوب في التنمية البشرية كما وصلت إليه بعض الدول، لأن طريق التنمية البشرية في بلدنا لازال يحتاج المزيد من المجهودات والارادة والعمل وخاصة ما تعلق بالمراحل الأولى التي تسطر عليها الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية البشرية التي يجب أن تكون أهدافها تراعي الأجيال الحالية والمستقبلية فنحن لا نطمح للبلوغ الكم دون النوع وإنما نتمنى أن تكون التنمية البشرية في بلدنا ذات جودة ونوعية راقية نفتخر بها أمام الأمم وخاصة ما تعلق بمجال التعليم والصحة ، ونتمنى أن تكون هناك سياسات ناجعة لمواجهة المشاكل التي تمس مجتمعنا وشبابنا بوجه خاص وفتح المجال أمامه ومنحه فرصا للإبداع قدراته كباقي شباب العالم وسماح له بالمشاركة الفعالة في بناء بلده وتنميته والرقي به في المستقبل.

- قائمة المراجع:

بن زايد ريم. (2012). العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر. مذكرة الماجستير تخصص ديموغرافيا اقتصادية واجتماعية. كلية العلوم الاجتماعية. معهد الديموغرافيا، جامعة وهران2، الجزائر.

بن صاوشة رياض. (2005). بحث التنمية البشرية و النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر. بحث في اطار ماجستير إدارة أعمال. جامعة الجزائر.

حاكمي بوحفص. (2010). البطالة بين التحدي والإيواء دراسة حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد و المجتمع, العدد 06.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2009).التنمية اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا ، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر.

خيري خليل الجميلي. (1998). التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)، المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، مصر.

الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، مصلحة الوثائق والإحصاءات.

رعد سامي عبد الرزاق التميمي. (2008). العولمة والتنمية البشرية المستدامة في العالم العربي، الطبعة1. دار الدجلة. عمان، الأردن.

سوسن مربيعي. (2012). التنمية البشرية في الجزائر واقع وأفاق. مذكرة الماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير. جامعة منتوري 2. قسنطينة، الجزائر.

عبد الرحمان سلامة. (1981).التعريب في الجزائر، طبعة 1. الشركة الوطنية لنشر و التوزيع. الجزائر.

عبدالقادر حليمي. (1968). جغرافية الجزائر، طبعة 2. مطبعة الإنشاء. دمشق. سوريا.

علي الطراح وغسان سنو. (2004). التنمية البشرية في البلدان النامية والمتحولة، الطبعة 1. دار النهضة العربية. لبنان.

المعتصم بالله جورانة وديمة محمد وصوص. (2009). التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، الطبعة 1. دار الخليج. عمان، الأردن.

هشام مصطفى الجمل. (2006). دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة، طبعة1. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية، مصر.

وزارة التربية والتعليم.

يوسف بن يزة. (2010). التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية ففي العالم العربي، مذكرة ماجستير تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية. كلية العلوم الحقوق. جامعة باتنة، الجزائر.

(https://ar.knoema.com/atlas/Algérie, consulte le 04/10/2019.

albankaldawli.org, consulte le 07/10/2019.

CNES. (2008). Rapport national sur le développement humain. Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement. Algérie.
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161025/91999.html consulte le 07/10/2019.
LE GOUVERNEMENT ALGERIEN. (2010). 2eme rapport nationale sur les objectifs du millénaire pour le développement. Algérie.
Ministère de l'enseignement supérieur. (2013). 50 ans au service de développement 1962-2012.
Ministère des finances. (2006). le soutien de l'état au développement humaine en Algérie.
MSRH, les donnes des enquêtés national.
Mutin Georges . (1998). Le contexte économique et social de la crise algérienne.
ONS. démographie algérienne 2016 sur le site www.ONS.dz
ONS. (1995). rétrospectives statistique (1962-1991) N°35. Algérie.
ONS. (1999). Rétrospectives statistique ; 1979-1996. Algérie.
ONS. (2005). Rétrospectives statistiques 1970-2002. Algérie.
ONS. (2016). Algérie en quelque chiffres résultats 2015-2016, N°46, Algérie.
ONS. démographie Algérienne 2015 N°740.
PNUD. (1997). Rapport sur le développement humain New York. Etat unies.
PNUD. (2003). RAPPORT MONDIAL SUR LE DÉVELOPPEMENT HUMAIN 2003, New york .Etat unies.
PNUD. (2018). rapport mondial sur le développement humain « indice et indicateurs en mise a gours », New York. Etat unies.
PNUD. (2020). La prochaine frontière : le développement humain et l'Anthropocène, Rapport sur le développement humain 2020 Algérie.